وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

جامعة مؤتة

المجلة الأردنية في

اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٤) العدد (٤) شوال ١٤٢٩ هـ/ تشرين الأول ٢٠٠٨ م

رقم التصنيف: ١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نون الوقاية: التسمية والوظائف اللغوية

د. زيد خليل القرالة *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٧/٦/٢٤ تاريخ القبول: ٢٠٠٨/٤/٢٠

ملخّص

تتناول هذه الدراسة تسمية نون الوقاية ووظائفها اللغوية، وتستقصي آراء اللغويين العرب القدامى للوقوف على تعليلهم سبب تسميتها ووظائفها اللغوية ومواطن إلحاقها أو حذفها، وتتفحص الشواهد اللغوية والأمثلة المختلفة لتبين حقيقة هذه الظاهرة في ضوء معطيات الدرس اللغوي المعاصر. ولاحظتُ أن هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام اللغويين العرب القدامى والتوجيه المعمق لوظائفها، فكان جلّ ما وقفتُ عليه لديهم يؤكد مجيئها في سياق وقاية الفعل من الكسر. وقد رصدتُ في بحث هذه الظاهرة جملة من الشواهد تبيّن أن نون الوقاية تقع في الأفعال والأسماء والحروف، وعليه فإن علّة عدم كسر الفعل لا تمثل القول الفصل في تعليل هذه الظاهرة، فثمة علل ووظائف أخرى تفسّر وقوع نون الوقاية، نحو: الوقاية من تشكّل المقطع المرفوض، والوقاية من تتابع الحركات، والوقاية من اللبس بين بعض الصيغ الصرفية، من مثل: ياء المتكلم المفعول المذكر وياء المؤنث الدال على الفاعل في صيغتي الأمر: (علِّمْني) و (علِّمي)، إذ إن الفارق بين الصيغتين هو نون الوقاية والضبط. وإضافة إلى تلك الوظائف السابقة يبرز دور نون الوقاية في الحفاظ على معنى حركتي الإعراب والبناء والقيم اللغوية المتضمنة في هاتين الحركتين.

الكلمات الدالة: نون الوقاية، لسانيات، علم الأصوات، لغويات.

Abstract

Preventive Nūn in Arabic : Naming and Functions

Dr. Zayd Kh. Alqarallah

This study aims at clarifying naming and functions of preventive nūn *(= Wiqaya nūn)* phenomenon as presented in Arabic language and old Arab linguistic studies. In order to accomplish its main aim, the study reviews the viewpoints of old Arab grammarians, who paid a few attention to this Morpho-phonological phenomenon. It, also, investigates the phenomenon phonological structure through out referring to textual evidences, that adapted by old Arab grammarians, and examples, that are realized in Arabic. As a sequence, it has been observed that old grammarians explanation of preventive nūn occurrence centered on verb regular formation case, in term of remaining marks of the inflected and uninflected verbs, precisely when these verbs are suffixed with (i:) as personal pronoun. The study also shows, among its other conclusions, that, preventive nūn ,may, occurs in different word classes, including verb, noun, preposition. In addition to that, it shows other functions of preventive nūn, namely its role and impact on Arabic syllable formation, as it suffixed to prevent vowels consecution within the same syllable on one hand, and to prevent forming discarded syllables in phonological Arabic system (i.e $vv $) on the other hand. Furthermore, the study demonstrates that, preventive nūn has a crucial morphological importance in distinguishing between morphemes in Arabic, such as(#çal $ lim $ni:#), which

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

means (teach me), and (ʂal $ li $ mi:), which means (teach), where the two verbs are used in indicates imperative mood, while the (i:) suffix within the first word refers to object pronoun, and the (i:) suffix within the second word refers subject pronoun of feminine. Beside that, the study emphasizes the influence of preventive nūn, when it is occurs as separable suffix, in remaining inflected and uninflected word marks, as they have morphemic function.

(**Keywords**: Preventive nūn, Linguistics, Phonology, Arabic grammar).

المدخل

يمثل صوت النون في التركيب اللغوي ظاهرة لغوية تشد الدارس لما لهذا الصوت من قيمة ووظائف عدة؛ فهو علامة الرفع في الأفعال الخمسة، ولاحقة عوض عن التنوين في المثنى وجمع المذكر السالم، وإذا أخذنا التنوين ضمن حقيقته الصوتية فما هو إلاّ صوت النون نطقياً إلا أنه لا يظهر رسماً، ويوظف صوت النون للوقاية، وهي قيمة لغوية لهذا الصوت وقف عليها السلف من علمائنا، وقد أشاروا إلى دور هذا الصوت، وقد تمحورت رؤيتهم في تفسير نون الوقاية تبعاً للسياق أو المفردات التي يظهر فيها هذا الصوت؛ وإذا ما قمنا برصد للمفردات أو السياقات التي تتضمن نون الوقاية، فإننا نجدها تتمركز في الأفعال، ومن هنا كان توجه الأغلبية من علمائنا في تفسيرهم ينطلق من أن نون الوقاية تقي الفعل الكسر، وهذا تفكير لغوي يقدر لعلمائنا من السلف الصالح إلاّ أن كلامهم ليس القول الفصل، ولا يمثل مجمل ما يمكن أن يقال في هذه الظاهرة، بل يمكن أن تضاف جملة من الملاحظات التي تمثل إضافة في تفسير هذه الظاهرة.

لقد ذكر العلماء علل التسمية لنون الوقاية، وهي وإن اختلفت في بعض جوانبها وصيغها إلاّ أنها تدور في فلك واحد، وخلاصتها أن نون الوقاية تقي الفعل الكسر، فقد جاء في الكتاب لسيبويه نص يقول فيه: "وسألته – رحمه الله - عن الضاربي فقال: هذا اسم، ويدخله الجرّ، وإنما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني، كراهية أن يُدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجر"(١).

وإذا كانت حجة سيبويه أن علة مجيء نون الوقاية هي منع كسر الفعل فإنه يتبين في تتمة النص أن الفعل قد يكسر حيث نبه على ذلك بقوله: "فإن قلت: قد تقول: اضربِ الرجل فتكسر، فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين"(٢) والحقيقة أن الكسر قيمة صوتية سواء أكان في الأفعال أم في الأسماء، وسواء أكان نتيجة الجرّ في الأسماء أم نتيجة التقاء الساكنين في الأفعال. وقد وقف على هذا الملمح باحث حديث بقوله: ".... وإذا كان المقصود هو الاعتبار الصوتي فلماذا بقي درء الكسر صوتياً قرين مجموعة من الأفعال دون الأفعال الأخرى؟ أيُّ درء للكسر في قولك: تضربين وتكتبين عند إسناد الفعل المضارع لياء المخاطبة. وكذلك فعل الأمر عند إسناده لهذه الياء كما في قولك: "اضربي الولد"، أين درء الكسر حين يأتي آخر الفعل مكسوراً تخلصاً من التقاء الساكنين كما في (قم الليل)، لقد جيء به هنا لحل مشكلة لغوية هي التقاء الساكنين، فكيف يكون حلاً في مكان ومكروهاً في مكان آخر؟!"(٣).

---

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م): **الكتاب**. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب، ١٩٨٣م، ج٢، ص ٣٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٦٩.

(٣) كشك، أحمد، "نون الوقاية بين كونها حرفاً مفرداً أو جزءاً من ضمير"، **مجلة اللسان العربي**، عدد ١٨، ص١٠٢-١٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى (أحمد كشك) في مداخلته المختصرة أن نون الوقاية جزء من ضمير المتكلم، فالياء في (اضربني) و(اضربي) واحدة من الجانب الصوتي إلا أن الياء الأولى للمتكلم، أما الثانية فهي للمخاطبة، والذي جعل الأولى للمتكلم هو وجود النون، ومن هنا أُزيل التشابه واللبس الحاصل بين ياء المتكلم وياء المخاطبة، ومن ذلك يستنتج أن الياء مع النون تكون ضمير متكلم، وحين تكون منفردة فإنها ضمير خطاب"[١]. وهذه خلاصة مداخلته التي جاءت في صفحة ونصف، وأحسب أنه لم يأت بجديد، فقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني)، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء. ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب: ضربني وقتلني، وإنني ولعلني"[٢]. وهنا أحسب أنّ (سيبويه) لا يقصد المعنى الحرفي أن ضمير المتكلم هو (ني)، بل يريد التنبيه على الفارق بين علامة المنصوب وعلامة المجرور، فالإضمار مختزن في الياء والنون علامة فارقة لا غير، وعلل بعض العلماء نون الوقاية في الحروف في (إنّ) وأخواتها لمشابهتهنّ الفعل، وكذلك التعليل في منيّ وعنيّ[٣]، ويذكر (ابن جني) علاقة الشبه بين هذه الحروف والأفعال وهي سكون أواخرها، وهنا أتساءل، وهل الأفعال في مثل: ضَرَبَ، يضربُ ساكنة الأواخر؟ وكيف نقحم الشبه بين الأفعال والحروف بسكون الأواخر وهو شبه قسري لا وجود له؟

وإذا كانت نون الوقاية لازمة للأفعال فلماذا نجدها في الأسماء والحروف؟ ولماذا تُحذف من الأفعال في مثل: (ليسي، وتخوفيني). كما سيأتي عرضها تفصيلياً؟

إن نون الوقاية ظاهرة لغوية صوتية، وعلى الباحث أن لا ينظر إلى هذه الظاهرة من زاوية واحدة، وأن لا يحاول حصر قيمتها ووظيفتها في نقطة محددة؛ بل لا بدّ من النظر إلى هذه الظاهرة اللغوية ضمن سياقاتها المختلفة المتعددة؛ فهي في الأفعال تحتمل توجيهاً ما، وفي الأسماء قد تحتمل توجيهاً آخر، وفي الحروف توجه ضمن موقعية الحرف ونوعه.

وتشكل نون الوقاية قرينة دالة، ومن هنا فإنها إضافة إلى قيمتها الصوتية في بناء الكلمة تحمل قيمة أخرى من حيث كونها تشكل قرينة دالة على المحذوف، فالأولى أن لا ينظر إلى هذه الظاهرة نظرة محدودة تنحصر في كونها تقي الفعل الكسر.

ولبيان قيمة هذه الظاهرة واستجلاء حقيقتها سأقف في هذا البحث على تفاصيلها في ثلاثة مطالب: يرصد المطلب الأول نون الوقاية في الأفعال وآراء العلماء، وسأعرض التوجيه الذي أراه لتعليلها في هذا السياق، وفي المطلب الثاني سأقف على نون الوقاية في الأسماء والحروف لرصد آراء العلماء وحججهم فيها ومدى التقاء تلك الحجج أو افتراقها عن حججهم في نون الوقاية في الأفعال، وسأعرض التوجيه الذي أرتئيه مقترناً بالأدلة التطبيقية، أما المطلب الثالث فسأعرض لآراء العلماء في حذف نون الوقاية وإثباتها وحججهم، وأي النونين المحذوفة أهي نون الوقاية أم نون الرفع مقرناً ذلك بما أراه من توجيه وتعليل.

---

(١) انظر: كشك، أحمد، "مجلة اللسان العربي"، عدد ١٨، ص١٠٢-١٠٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٦٨.

(٣) انظر: ابن جني، عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م): سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج٢، ص ٥٥٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الأول: نون الوقاية في الأفعال

يدخل صوت النون على الأفعال المرتبطة بياء المتكلم، وبعد دخوله على هذا النسق اللغوي يأخذ صوت النون تسمية جديدة مرتبطة بالوظيفة اللغوية التي يؤديها وهي الوقاية، وعندما نقف على مفهوم الوقاية وتحديد دلالتها نجد العلماء قد اختلفوا بعض الشيء في مفهومها، ونجدها عند بعض العلماء متعددة الوظيفة.

إن تتبع نون الوقاية في التراث اللغوي يشير إلى وقوعها في الأفعال والأسماء والحروف، وعند رصد التعليل والقصد في الوقاية يتبين أن أكثر الدراسات والآراء تتحدث عن نون الوقاية في الأفعال، وأنّ هذا الصوت يقي الفعل الكسر، وهذا الفهم يمثل قاسماً مشتركاً عند معظم الدارسين، وبعضهم الآخر يشير إلى أغراض أخرى، ومنها: إزالة اللبس بين المتكلم والمخاطبة في مثل : (اضربني واضربي)، ورفع التوهم أن تكون ياء المتكلم من بناء الكلمة، وبعضهم يرى أن صوت النون هنا يمثل دالة على ضمير المتكلم، وذهب بعضهم إلى أن هذا الصوت يمثل ضمير المتكلم بارتباطه بالياء، وسأقف على هذه الآراء مبيناً قيمتها، وموجهاً بعضها توجيهاً لغوياً حديثاً ما أمكن.

إن جملة الآراء سالفة الذكر تمثل وعياً لغوياً، بل إنها تدلّ على سعة الأفق في وعيهم اللغوي، والدليل على ذلك تعدد الآراء وإن كانت متقاربة، وأحسب أن إشارة (سيبويه) إلى ذلك تمثل البداية لانطلاق تلك الآراء وتعددها؛ فقد أشار سيبويه إلى وجود نون الوقاية كراهية أن يقع الكسر على ما قبلها عند دخول ياء المتكلم[1].

وقد التزم العلماء رأي (سيبويه) وداروا في فلكه وإن حاول بعضهم أن يضيف أو يغاير فإن تلك الإضافات لا تخرج عن مؤدى رأي سيبويه، ومنه ما جاء في المقتضب للمبرّد: "وتقول: هذا غلامي، وهذا الضاربي فيستويان، فإذا قلت: ضربني، زدت نوناً على المخفوض ليسلم الفعل لأنّ الفعل لا يدخله جرّ ولا كسر. فإنما زادت هذه النون ليسلم؛ لأن هذه الياء تكسر ما وقعت عليه. فإن قلت: قد قلتَ: الضاربي والياءُ منصوبة فإنما ذلك؛ لأن الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه"[2].

وهنا يلاحظ أنّ (المبرّد) يقتفي أثر (سيبويه) في رأيه، وخلاصة الرأي هي كراهة الكسر في الفعل وعدمها في الاسم، والحقيقة أن هذا الرأي الذي لازم جملة من علمائنا الأجلاء لا يسلم من النقد والردّ عليه، وسيأتي ذلك مفصلاً.

ويورد الأنباري في إنصافه حجة البصريين وينتصر لها شارحاً ومفصلاً بقوله: "وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر، لأنّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً... فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها..." [3].

والمتتبع لآراء العلماء قد يجد بعض المغالطات التي تجعل الباحث لا يسلّم بآرائهم؛ فلو كان رأيهم مطرداً، وحجتهم غير متناقضة لوجد توجيههم القبول لاطراده وانسجامه، فهذا ابن يعيش يقول: "وإنّما زادوا النون في المنصوب إذا اتصل بالفعل وقاية للفعل من أن تدخله كسرة لازمة. وذلك أنّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً؛ نحو: (غلامي) و(صاحبي) والأفعال لا يدخلها جرّ والكسر أخو الجرّ؛ لأنّ معدنهما واحد،

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٦٩.

(٢) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)، **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دون طبعة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م، ج٣، ص ٢٤٨.

(٣) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**. عناية ودراسة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون طبعة، دار الجيل، ١٩٨٢م، ج١، ص ١٢٩-١٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو المخرج، فلما لم يدخل الأفعال جرّ، آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفاً وحراسة من أن يتطرّق إليها الجرّ، فجاؤوا بالنون مزيدة قبل الياء، ليقع الكسر عليها، وتكون وقاية للفعل من الكسر..."[١]، ويلاحظ أن ابن يعيش يسير جرياً على آراء السابقين؛ فالعلة لديه أن تقي نون الوقاية الفعل من الكسر، ومما يلاحظ أنّ (ابن يعيش) يقع في مغالطة وتناقض في صفحتين متتاليتين؛ فهو في الرأي السابق يقول: "إن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً". ويتابع (ابن يعيش) حديثه في عرض حجته قائلاً: "فإن قيل: فلم زدتموها فيما آخره ألف من الأفعال، نحو: (أعطاني)، و(كساني)، والكسر لا يكون في الألف؟ قيل لما لزمت النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه، صارت كأنها من جملة الضمير، فلم تفارقها لذلك، مع أنّ الحكم يدار على المظنة لا على نفس الحكمة، والياء مظنته كسر ما قبلها.." [٢].

واضح ما في رأي ابن يعيش من تناقض وقياس مغلوط؛ فهو يرى أن النون تزاد مع ياء المتكلم في الأفعال صحيحة الآخر، ثم يتراجع معللاً أن النون أصبحت ملازمة للياء، ويبقى كلامه متأرجحاً وغير جازم عندما يقول: "صارت كأنها من جملة الضمير"، وهي حجة يكتنفها الضعف، ويسهل ردّها، فالمتأمل في الأمر يجد أن خدعة الرسم العربي وقفت – في بعض المواطن – حاجزاً وحجاباً بين العلماء والتعليل اللغوي الذي يستند إلى حجة لغوية خالصة حصينة، والحقيقة أن العلة في مثل (كساني)، و(أعطاني) علة لغوية تكمن في المقطع الصوتي ، وسيأتي عرضها مفصلة بالتطبيق على الأمثلة.

لقد جرى العلماء تباعاً في حديثهم عن نون الوقاية وتعليلها بتعليل بقي يحوم حول الحقيقة؛ فهذا (الأشموني) في شرحه يعلل نون الوقاية لإزالة اللبس بقوله: "مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر. وقال الناظم: بل؛ لأنها تقي الفعل اللبس في (أكْرَمني) – في الأمر - فلولا النون لالتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حُمل الماضي، والمضارع على الأمر"[٣].

وهذا التعليل على قصوره إلا أنه يمثل دخولاً في القيمة اللغوية ودلالتها ولم يبق في إطار مقولة (عدم جواز كسر الفعل)، غير أنه لم يتنبه إلى ضبط بناء الكلمة عندما تكون للمتكلم، وضبطها عندما تكون للمخاطبة، وسيأتي بيانه.

وقد عرض بعض العلماء حججاً لا تنسجم والمنطلق اللغوي، فهذا السيوطي يقول: "وسُميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر، ولذا لم تلحق الوصف نحو: "الضاربي" وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به"[٤].

وقد يعجب الباحث من الشبه الذي يشير إليه السيوطي؛ فأي شبه بين الفعل والاسم في: (ضربني) و(ضاربي)، أي

---

(١) ابن يعيش، علي، (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، **شرح المفصل للزمخشري**. تقديم وفهرسة: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج٢، ص ٣٤٧.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص ٣٤٨.

(٣) الأشموني، علي نور الدين بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ/ ١٥٢٢م)، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**. تحقيق وشرح: عبد الحميد السيد، دون طبعة.، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت، ج١، ص ١٤٤.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، د.ط.، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ج١، ص٢٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شبه بين (أكرمني) و(إنني) و(منّي) و(قدني) و(ضاربي)؟

إن تعليل دخول (نون الوقاية) على الأفعال يحتاج بداية إلى الوقوف على بعض المقولات التي أُخذت مسلمات للرد عليها وبيان عدم دقتها؛ فمقولة (إن الفعل لا يُكسر) مقولة ليست دقيقة، فإذا تعاملنا مع الكسر على أنه مظهر صوتي بغض النظر عن السبب المؤدي لذلك سواء أكان السبب نتيجة للجر، أم لمنع التقاء الساكنين فإن النتيجة واحدة، وهي وجود مظهر صوتي هو الكسر، وقد أشار سيبويه إلى أن الكسر الواقع على الفعل لعلة التقاء الساكنين ليس كالكسر في الأسماء[1]. وقد درج العلماء على هذا الفهم مرددين مضمون ما طرحه سيبويه دون التنبيه على أنّ الكسر هو الكسر أنّى كان السبب، قال المبرّد: "قد يدخل الفعل الكسرة في قولك: اضربِ الرجل، فإنما يكون لالتقاء الساكنين وليس بلازم. وإنما كسروا ليُعلموا أنّه عارضٌ في الفعل؛ إذ لم يكن من إعرابه"[2]، والحقيقة أنّ بعض الأفعال قد كُسر دون أن تأتي نون الوقاية لتقيه من الكسر، فلو قارنّا ياء المتكلم مع ياء المخاطبة في فعلي المضارع والأمر في قولنا: (تضربين، واضربي) فإنّ القول عند القدماء أن الياء في الفعلين مسبوقة بالكسر، وإذا كانت الياء مسبوقة بالكسر فمعنى ذلك أن الفعل مكسور في حالتيه: (المضارع، والأمر) مع ياء المخاطبة، فلماذا قُبل الكسر هنا ولم يقبل مع ياء المتكلم؟

لقد نبه (كشك) على التناقض الموجود في قبول الظاهرة في موطن ورفضها في موطن آخر، فهو يشير إلى أن درء الكسر لا يقع في موطن يستدعي وجود نون الوقاية، ويمتنع في مواطن أخرى يقع الكسر فيها على الفعل في مثل؛ إسناد الفعل المضارع لياء المخاطبة ،وفي حالة التخلص من التقاء الساكنين [3].

مما سبق أجد أن الفعل يكسر في مواطن ولا يكسر في مواطن أخرى، وعلينا أن نفرّق بين الكسر والجر؛ فلما كان الكسر نتيجة للجر فقد أطلق العلماء منع الكسر لكونهم قد ربطوه بالجر، فبما أنّ الفعل لا يجر فقد أطلقوا الحكم لكونهم قد جعلوا الكسر نتيجة لسبب واحد هو الجرّ، فلما ثبتت القاعدة في أذهانهم أنّ الفعل لا يُجر، والجرّ سبب الكسر فقد استقرّ في أذهانهم أن الفعل لا يكسر، ومن هنا فقد اختلط الأمر عليهم حيث عومل الكسر والجر على أنهما ينطويان على قيمة لغوية واحدة والأمر ليس كذلك، وقد أشار (ابن يعيش) أن الكسر والجر من معدن واحد، وهو بذلك يشير إلى المخرج ،وبما أن الجر مرفوض مع الأفعال فالكسر في حكمه لأنهما من جنس واحد [4].

ومن ينظر في آراء القدماء يجد أنهم لم يقفوا على الحركات ودورها في ضبط الكلمة مما يعطي بنية مقطعية متغايرة، ومن هنا لم يأخذ البناء المقطعي للكلمة دوراً في توجيههم وتعليلهم للظاهرة اللغوية. ومما زاد الأمر خلطاً أن القدماء جعلوا علة (نون الوقاية) واحدة وليست متعددة تبعاً لتعدد السياقات، واختلاف أبنية الفعل، ومن هنا ينطلق تفسيري لظاهرة نون الوقاية في الفعل.

إن دخول نون الوقاية على الفعل (ضرب، وحدّث، وكرّم)، قد يرتبط ببناء الفعل وطبيعة هذا البناء؛ فالفعل ضرَبَ يتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة (ص ح/ ص ح/ ص ح)، ولو ألحقت ياء المتكلم بالفعل مباشرة لوقعت بعض المحاذير، ومنها: سيقع التتابع بين الحركات؛ حركة البناء في الفعل، وياء المتكلم فهي كسرة طويلة، وهذا ما لا يجوز في البناء للعربية، (ض ـ/ ر ـ/ ب ـ/ي) فيصبح البناء المقطعي على النحو الآتي:

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٦٩.

(٢) المبرّد، المقتضب، ج١، ص٢٤٨ -٢٤٩.

(٣) انظر كشك، أحمد، مجلة اللسان العربي، عدد ١٨، ص١٠٢.

(٤) انظر ابن يعيش، علي، ج٢، ص ٣٤٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ص ح/ ص ح/ ص ح ح ح) ويكمن الإشكال في كون الحركات المتتابعة في المقطع الأخير من جنسين مختلفين هما الفتح والكسر،أي إن المقطع الأخير مكون من صامت وثلاث حركات هي:فتحة الياء وياء المتكلم (كسرة طويلة)،ولو قيل بإلحاق ياء المتكلم بالفعل على أن تكون مقطعاً منفصلاً فهذا ما لا يجوز في العربية، فالمقطع في العربية لا يبدأ بحركة ولا يتكون من حركة[١]، فلو ألحقت ياء المتكلم على أن تكون مقطعاً قائماً بذاته فإنّ البناء المقطعي يكون على النحو الآتي: (ص ح/ ص ح/ ص ح+ ح ح)، وهنا يمثل المقطع الأخير محذوراً لا يقبله البناء المقطعي في العربية،وذلك بوجود حركة الفتح على الباء في ضرب ،والكسرة الطويلة الممثلة لياء المتكلم، ولو ألحقت ياء المتكلم بالفعل (ضربَ) فقد يلتبس الفعل بالمصدر حتى ولو حاولنا اختلاس حركة الراء وعدم التسكين فإن اللبس قد يقع، وفي كلّ فعل من الأفعال قد نجد علّة، تؤدي إلى اللبس في الدلالة إضافة إلى علة البناء المقطعي، ومن هنا فإن العلة قد تتعدد ولكنها لا تكمن في درء الكسر عن الفعل.

إنّ مجيء نون الوقاية في الفعل الماضي صحيح الآخر في مثل (حدّثَ، وضربَ، وكرّمَ) قد ينبه على قيمة حركة الفتح التي حصرها العلماء في البناء، أي أنها حركة بناء الفعل، فلماذا لا نبحث في هذه الفتحة عن قيم أخرى؟ فالفتحة(مع الفعل) تتضمن دلالة الإفراد، والتذكير، والغيبة، ومجيء نون الوقاية يبقي على هذه الفتحة، وعلى القيم المختزنة فيها،وإذا كانت الفتحة القصيرة تدل على المفرد فإن مطلها أو إشباعها يدل على المثنى في مثل: كتب ⟵ كتبا kataba ⟵ kataba وإن قيل فما تعليل دخول نون الوقاية على فعل الأمر في مثل (اضربني، وحدّثني)؟ قلت: العلة تكمن في القيم الصوتية للبنية العربية؛ فلو رصدنا البناء المقطعي للفعلين السابقين لوجدناه على النحو الآتي:(اضربْ ⟵ ص ح ص/ص ح ص)(حدّثْ ⟵ ص ح ص/ ص ح ص)، وفي الفعلين السابقين نلاحظ أن المقطع الأخير مغلق بصامت، أي أنه ساكن، فهو فعل أمر مبني على السكون، ولو ألحقنا ياء المتكلم بهذه الأفعال فإنها ستشكل مقطعاً جديداً منفصلاً هو (ح ح) ؛لأن ياء المتكلم كسرة مشبعة، والمقطع في العربية لا يتكون من حركة ولا يبدأ بها[٢]، ومن هنا فلا بدّ من مجيء نون الوقاية لإقامة المقطع، بل إن الياء قد تحذف حال وجود نون الوقاية لإقامة المقطع، لأن نون الوقاية قرينة دالة على الياء وإن حُذفت كلياً أو جزئياً؛ فقد تحذف الياء كلياً في مثل (أكْرَمَنْ)، والنون دال عليها ومشعر بها، وقد أطلق عليها صاحب (المغني) نون الوقاية، ونون العماد[٣]، مما يشير إلى اعتماد الياء على النون في بناء الكلمة، وهو ما أشرت إليه سابقاً في إقامة البناء المقطعي الذي تطلبه العربية وتبني عليه.

أما دخول نون الوقاية بين واو الجماعة وياء المتكلم عند الإسناد والنصب في الفعل الماضي في مثل: (خاطبوني، وحادثوني) فإنّ العلة في ذلك واضحة بينة؛ فلو نظرنا إلى التقسيم المقطعي لهذه الأفعال دون وجود نون الوقاية فإنه يأتي على النحو الآتي:

(خاطبو+ ي ⟵ ص ح ح/ص ح ح+i:)*، وفي هذا البناء يتكون المقطع الأخير من حركة طويلة هي ياء المتكلم، (ولم تعرف العربية مقطعاً يتكون من صوت واحد، صامت أو حركة) [٤]، فهذا محذور صوتي تتحاشاه

---

(١) انظر: حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ص٧٢.

(٢) انظر: شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، د.ط.، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م، ص٤٢.

(٣) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي، ط٦، دار الفكر، ١٩٨٥م، ص٤٥.

*(i:) هذا الرمز الصوتي للكسرة الطويلة.

(٤) شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص٤٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العربية، ولو أُدمج المقطعان الأخيران لوقع محذور صوتي آخر وهو وجود مقطع مكون من (ص ح ح ح ح)، وهذا البناء لا يوجد في العربية، ولا يجوز تتابع الحركات؛ فواو الجماعة ضمة طويلة، وياء المتكلم كسرة طويلة، ومن هنا فإن الحل يكمن في مجيء نون الوقاية للفصل بين حركتين متتابعتين من جنسين مختلفين، ويعمل صوت النون على إقامة المقطع الأخير ليشكل البناء الصوتي (ص ح ح).

لقد تنبه (هنري فليش) إلى علة وجود نون الوقاية بين المصوتات بقوله: (يبدو أنّ النون (تتدخل) هنا لتحاشي التقاء مصوتين "مصوت مزدوج"، مثل: جرحو ـن ـي (جرحوني) ذلك في الأفعال، ولكنها لا تتدخل في الأسماء نحو: كتابي) [1]، وتمثل إشارة (هنري فليش) هذه لفتة علمية تنطلق في التعليل من منطلق لغوي من واقع الإشكالية ، وتبين أن الوقاية إنما هي وقاية من تتابع الحركات، والعلة الصوتية.

وإذا كانت علة مجيء نون الوقاية هي درء الكسر عن الفعل وحراسته منه – كما يرى القدماء - فلم جيء به (أي النون) عندما كان الفعل منتهياً بالألف، والألف لا يدخله الكسر؟ وقد علل ابن يعيش هذه الحالة تعليلاً غير مطّرد مع علة مجيء النون في الأفعال صحيحة الآخر، وذلك بقوله: (فإن قيل: فلم زدتموها فيما آخره ألف من الأفعال، نحو (أعطاني، وكساني)، والكسر لا يكون في الألف؟ قيل لمّا لزمت النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه، صارت كأنها من جملة الضمير فلم تفارقها لذلك...) [2].

إن حجّة (ابن يعيش) السالفة حجة لا تستقيم مع المنطق العلمي؛ فهو يعلل وجود نون الوقاية مع الفعل المنتهي بالألف بما يشبه العادة اللغوية، وذلك بطرد المعتل على الصحيح في حكمه، وعلة إلحاق نون الوقاية به، وهذه العلة لا تستقيم للأسباب الآتية:

الألف صوت مدّ، وأصوات المدّ صوائت طويلة، ولا يجوز معاملة الصائت جرياً على ما عومل به الصامت في الفعل صحيح الآخر، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التحليل الصوتي يظهر أنّ مجيء نون الوقاية في الأفعال (أعطاني، وكساني) وما شاكلها ليس لمجرّد اطراد القياس بين الصحيح والمعتل، وليس لملازمة النون للياء كما يشير ابن يعيش، بل تكمن العلة في البناء الصوتي على النحو الآتي: إن البناء المقطعي للفعلين (كساني، وأعطاني) قبل دخول النون يأتي على النحو الآتي: (كساي ← ص ح/ص ح ح/ح ح) و(أعطا+ي ← ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح) وهنا نلاحظ أن البناء يتضمن المحانير الصوتية التي لا يقبلها النسق العربي؛ فالمقطع الأخير يتكون من حركة طويلة، وهذا ما ترفضه العربية، ولو أدمج المقطع الأخير مع سابقه لتشكل لدينا البناء (ص ح ح ح ح) وهذا البناء لا يوجد في العربية إضافة إلى أنّ الحركات المتتابعة هي من جنسين مختلفين، وهذا ما لا تجيزه العربية، ومن المعطيات السابقة أجد أنّ مجيء نون الوقاية إنما هو لعلة لغوية لا يستقيم البناء إلاّ بوجود ذلك الصوت، والوقاية هنا إنما هي وقاية من تشكّل مقطع محذور في العربية، ووقاية من تتابع الحركات، وهو محذور آخر في البناء المقطعي للعربية.

أما إذا وقفنا على علة (نون الوقاية) في الأفعال الخمسة التي تُسند إلى ياء المتكلم فإن الأمر يتسع ويتشعب من حيث علة وجود النون، وعلة حذفها، وأي النونين المحذوفة؟ أهي نون الرفع أم نون الوقاية؟ وهنا سأقف على علة وجود نون الوقاية، أما الحذف فسأناقشه في جزئية منفصلة لاحقاً.

---

(١) فليش، هنري، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، د.ط.، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م، ص١٦٣.

(٢) ابن يعيش، علي، **شرح المفصل**، ج٢، ص٣٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنّ علة وجود نون الوقاية في الأفعال الخمسة قد ترتبط بوجود نون الرفع وعدم وجودها، فنون الرفع هي علامة للرفع، والأولى أن نحافظ على وجودها ؛ لأنها تحمل قيمة لغوية، وإذا أبقينا على نون الرفع على وضعيتها فإنّ هذا يمثل إشكالية بوجود ياء المتكلم في مثل (يخاطبونَ+ي) حيث يتشكل المقطع الأخير من ياء المتكلم وهي كسرة طويلة، وهذا محذور صوتي، ويكمن الحل في مجيء نون الوقاية كما اجتلبت في الماضي في مثل: (حادثو+ي). ص ح ح/ ص ح/ ص ح ح/ ح ح ⟵ (حادثوني) ص ح ح/ص ح/ ص ح ح / ص ح ح، ويمثل مجيء نون الوقاية في الأفعال الخمسة التي ترتبط بياء المتكلم ضرورة في حال إسناد هذه الأفعال إلى ياء المتكلم وهي مجزومة أو منصوبة في مثل (لم يخاطبو+ي) و(لن يزورو+ي)، فقد حُذفت نون الرفع فكيف يتسنى لنا إقامة المقطع؟ فالمقطع الأخير يتكون من (ح ح) وهو ياء المتكلم، وهذا محذور صوتي، ويكمن الحل في مجيء نون الوقاية لتفصل بين حركتي الضم والكسر المشبعتين (يزورو ـن ـي)، أي أنّ النون هنا صوت يقي من تتابع الصوائت، ويقي من تشكل مقطع مرفوض، وهذا لا ينحصر في الفعل مع واو الجماعة بل؛ ينسحب عليه مع ألف الاثنين في مثل (تناقشان +ي)، وبمجيء نون الوقاية يتحول إلى (تناقشانني)، ولو حُذفت نون الرفع فإن البناء يستقيم بوجود نون الوقاية، ولا يستقيم من دونها.

وبما أنّ المقطع الأخير لا يستقيم إلا بوجود نون الوقاية، فإن هذه النون تقي من تتابع الحركات ومن تشكّل مقطع مرفوض.

إن أهمية نون الوقاية ليست ثانوية ليقال: إنها تقي الفعل الكسر، بل إنّ قيمتها رئيسة، وأحسب أنّ كلام ابن الحاجب يتضمن وعيه – لنون الوقاية، وأنها تقيم المقطع، وتمثل عماده، فقد جاء في شرح الشافية: (وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت في الفعل فالحذف حسن؛ لأن قبلها نون عماد مشعراً بها، كقوله تعالى: ﴿ربّي أكرمنْ﴾ ﴿ربي أهانْنْ﴾)[1]. وفي نص (ابن الحاجب) السابق ما يشير إلى أنّ نون الوقاية تمثل نون عماد، أي أنّ هذا الصوت هو الصامت الذي ينطلق منه المقطع (ن+ي)، ونلاحظ أنّ الياء وإن حذفت فإن قيمتها حاضرة؛ لأن نون الوقاية لا يؤتى به إلا قبل ياء المتكلم، فهو صوت يمثل في هذا السياق قرينة لغوية تدل على وجود ياء المتكلم سواء حذفت كلياً في مثل (أكرمنْ)، أو حذفت جزئياً كما في (أكرمنِ). أي أنه يمثل المورفيم المقيد وهو مزدوج الوظيفة.

المطلب الثاني: نون الوقاية في الأسماء والحروف

أولاً: نون الوقاية في الأسماء:

شاع الحديث بين العلماء قديماً وحديثاً أنّ نون الوقاية تقي الفعل من الكسر، وما يفهم من الطروحات في تعليل مجيء نون الوقاية يوحي أنّ هذا الصوت ملازم للأفعال، ولا يقترن بالأسماء، أو الحروف، والحقيقة أنّ توظيف نون الوقاية لا يقتصر على الأفعال؛ فقد جاء في التراث اللغوي من الشواهد ما يدلّ على اقتران هذا الصوت بالأسماء والحروف إضافة إلى الأفعال، وهذا يجعل حجة وقاية الفعل من الكسر ضعيفة، فالوقاية من الكسر ليست مرتبطة بالكسر بذاته، بل بما يلازمه من ظواهر صوتية من مثل: عدم تتابع الحركات، وعدم تكون المقطع من حركة. ووقاية الأفعال من الكسر ليست هي العلة في مجيء نون الوقاية، ولو كانت العلة هي وقاية الأفعال من

(١) ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م)، **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق وشرح: محمد نور، ومحمد الزفزاق، ومحمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص٣٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكسر لما ظهر صوت النون (نون الوقاية) في الأسماء والحروف.

لقد جاءت (نون الوقاية) قبل ياء المتكلم في الأسماء، وقد وقعت في الأسماء في الحديث النبوي، والشعر العربي، وقد رصد العلماء ذلك، فهذا الأشموني يقول: "وقعت (نون الوقاية) قبل ياء النفس، مع الاسم المعرب في قوله ﷺ لليهود (فهل أنتم صادقوني)* وقول الشاعر:

وليسَ بمعييني، وفي الناس ممتعٌ صديق إذا أعيا عليّ صديق.

وقوله: وليسَ الموافيني ليُرفد خائباً فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا) [1].

إنّ نص الأشموني السابق يشير إلى وقوع نون الوقاية في الأسماء، وقد ذكر الأشموني ثلاثة شواهد من الحديث النبوي والشعر، والمفردات التي تتضمن الشاهد على وقوع (نون الوقاية) في الاسم هي: (صادقوني) و(معييني) و(موافيني).

ولو وقفنا على هذه الأمثلة الثلاثة من وجهة صوتية فإنّ المعطيات الصوتية قد تعلل مجيء نون الوقاية أو تساعد على تعليل ذلك، وهذا يمكن إظهاره في الكتابة الصوتية على النحو الآتي:

١ - صادقوني Ṣādiqūnī (صا/ د /قو/ني) ولو حذفنا النون لتشكل المقطع الأخير من ياء المدّ وهي كسرة مشبعة، والمقطع العربي لا يتكون من صوت واحد سواء أكان صامتاً أم صائتاً، ولذلك فإنّ مجيء نون الوقاية يمثل ضرورة لمنع تتابع الحركات، ولإقامة المقطع الأخير المحذور قبل مجيء النون وهو (ح ح)، وبعد مجيء النون أصبح المقطع مقبولاً ومن النسق العربي (ص ح ح).

أما الشاهد الثاني (معييني) فإنه يتضمن صوت الياء ثلاث مرات، والحقيقة أن الياء الأولى هي ياء اللين، أما الثانية والثالثة فهي ياء المدّ، ومعنى ذلك أنّ ياء المدّ قد تكررت متتابعة فشكلت تتابعاً للحركات (Mu ، yīnī) وتتابع الحركات لا يجوز، ومن وجه آخر فإنّ المقطع الأخير سيتشكل من كسرة مشبعة، وهذا البناء لا يوجد في المقطع العربي، ويمثل وجود صوت النون حلاً لهذه الإشكالية الصوتية.

وإذا نظرنا إلى الشاهد الثالث (موافيني) فإن الإشكالية التي أدت إلى وقوع نون الوقاية هي نفسها الإشكالية في الشاهدين السابقين، (موافيني مُ/ و -- / ف ـِ /نِ) ولولا وجود النون لجاء المقطع الأخير على النحو الآتي: (ح ح) أي أنه يتكون من كسرة مشبعة وهذا مقطع مرفوض.

لقد وقف السيوطي على (نون الوقاية) وأشار إلى مواطن وقوعها، ونجده يشير إلى شذوذ لحاق (نون الوقاية) باسم الفاعل، ويذكر الشواهد التي تضمنت هذا الشذوذ، ومنها (وليس الموافيني ليُرفد خائباً، وقوله:(أمسلمُني إلى قومي سراحي)[2].

أما قوله: (... الموافيني) فقد مرّ تفسيره، حيث ظهرت العلة فيه وهي وجود ياء المد في البناء (الموافي)

---

* البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)،**صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى البغا، بيروت دار ابن كثير، ط ٣، ١٩٨٧ م ،ج ٣، ص ١١٥٦/ رقم الحديث ٢٩٩٨ .

(١) الأشموني، علي نور الدين بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥٠-١٥١. والأبيات مجهولة إلاّ أن الأشموني قد استشهد بها ، وانظر :همع الهوامع ، ج ١، ص٢٢٥

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **المطالع السعيدة**. تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الدارالجامعية، الإسكندرية،١٩٩٧م، ص١٤٤. وانظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٥، والبيت ليزيد بن محمد الحارثي وصدره: فما أدري وكلّ الظنّ ظني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وياء المدّ للمتكلم، والياء في الحالتين ياء مدّ، ومن دون (نون الوقاية) يقع التتابع بينهما، وتتابع الحركات مرفوض، والمقطع الأخير بغير نون الوقاية يتشكل من كسرة مشبعة، وهي ياء المتكلم، وهذا نمط مقطعي مرفوض في العربية.

أما الشاهد الثاني (أمُسلمني) فإن البناء المقطعي فيه قبل دخول النون يأتي على النحو الآتي: (أ/ مُ س/ ل/مُ/ ي) (ص ح / ص ح ص/ ص ح/ ص ح+ح ح)، وهنا نلاحظ أن المقطع الأخير يتكون من حركة مشبعة، وهي الكسرة الطويلة التي تمثل ياء المتكلم، ولحل إشكالية هذا المقطع يؤتى بنون الوقاية، (أمُسلمُني)، فيتكون المقطع الأخير من (ني ص ح ح).

وإذا وقفنا على (مسلمُني، وحاملُني) فإنهما بغير نون الوقاية يشكلان لبساً مع (مسلمي، وحاملي) الدالتين على الجمع عند حذف النون في النصب أو الإضافة (إنّ مسلمي..) و(إنّ حاملي)، ومن هنا فإن نون الوقاية قد تحمل وظيفة صوتية تمكّن من إقامة البناء المقطعي، وقد تؤدي كذلك وظيفة دلالية، وهذه شواهد تبين أنها ليست لوقاية الفعل من الكسر، بل تؤدي وظائف لغوية صوتية، وتحمل قيماً دلالية، ولا غرابة أن تتعدد وظائف الصوت في العربية؛ فالواو في (مسلمون) صوت يحمل قيمة الجمع والرفع، والياء في (مسلمين) يحمل قيمة الجمع والنصب، أو الجمع والجرّ.

وبعد عرض أمثلة السيوطي التي استدلّ بها على شذوذ دخول (نون الوقاية) على الاسم أحسب أن الشذوذ غير وارد، وأنّ دخول (نون الوقاية) إنما لعلة صوتية كما فسرته في الشواهد السابقة.

لقد نظربعض العلماء إلى دخول نون الوقاية على الأسماء على أنه شاذ ولا يقاس عليه، وأحسب أنّ ربطهم (نون الوقاية) بالفعل لتقيه الكسر هو ما جعلهم يقولون بشذوذ دخولها على الأسماء، وذلك لأن الأسماء تقبل الكسر على العكس من الأفعال، ولم يلتفتوا إلى قضية البناء الصوتي، ولم ينظروا إلى تعدد العلة والسبب.

ولم يقتصر القول بالشذوذ على السيوطي بل قال به غيره، فهذا الأنباري يقول: (فأما قوله: وليس حاملني إلا ابن حمّل) فمن الشاذ الذي لا يُلتفت إليه ولا يقاس عليه، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر...) [(١)].

إن الحفاظ على حركة اللام في (حاملَ) ضرورة ؛ فلو سكّن صوت اللام أوكسر وجيء بياء المتكلم سيقع اللبس بالجمع (حاملي)، والحفاظ عليها دون مجيئ نون الوقاية يعني أن ياء المتكلم ستأتي في مقطع وحدها(حا/مُ/لُ/ي) وهذا لا تقبله العربية؛ فلا يوجد مقطع مكون من صوت واحد، وقد أشار أبو علي الفارسي إلى الحفاظ على الحركة بقوله: "وقد اجتلبت ليسلم سكون اللام في الكلمة، كما اجتلبت في (ضربني) لتسلم حركة لام الفعل، والاسم هو الياء وحدها...) [(٢)].

ولما كان الأمر كذلك فكان لا بد من مجيء النون ليتكون المقطع (ني)(ص ح ح). ولو ألحقنا الياء باسم الفاعل (حامل) لأصبح البناء (حاملي)، وهذا فيه لبس بين المفرد، والمثنى، والجمع،أما اللبس بين المفرد والجمع فيُميّز بالسياق، ويُميّز اللبس في المثنى بفتح اللام وتشديد الياء وفتحها.

ولم يقتصر دخول نون الوقاية على هذه الشواهد القليلة بل هناك شواهد في الحديث النبوي والشعر العربي مما يجعل ذلك يمثل ظاهرة، وقد جاء في شرح الأشموني ما نصه: (ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٢٩ -١٣٠.والبيت لأبي محلم السعدي وصدره: ألا فتى من بني ذبيان يحملني.

(٢) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م)، الإغفال. تحقيق وتعليق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ط١، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣م، ج٢، ص ٣٨٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشابهة للفعل: أفعل التفضيل في قوله ﷺ: "غيرُ الدّجال أخوفني عليكم"* لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب)[1].
ولو لم يدخل صوت النون لتحول البناء إلى (أخوفي)، وهذا يخلّ بالبناء الأصلي والمعنى المراد منه.

ومما وقف عليه سيبويه من الأسماء (قد، وقط)؛ وقد كان سباقاً في نظرته اللغوية التي تتضمن تفسيراً علمياً إذ يقول: (وسألته رحمه الله عن قولهم: عنّي وقدني، وقطني، ومنّي، ولدنّي، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط، ولا النون التي في منْ، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تذكر أبداً إلاّ وقبلها حرفٌ متحرك مكسور... وقد جاء في الشعر قطي وقدي.. فأما الكلام فلا بدّ فيه من النون)[2].

إن كلام (سيبويه) هذا يشير إلى معرفة العلة في مجيء نون الوقاية، وهي الإبقاء على سكون الدال في قد، والطاء في قط، والنون في منّي وعنّي، أي أنّ ياء المتكلم ستأتي منفردة مكونة المقطع المرفوض الذي يتشكل من حركة الكسر المشبعة. وهناك من حاول تفسير دخول نون الوقاية على (قد وقط) من قبيل الشذوذ، وليس من منطلق علمي لغوي، ومنهم الأنباري، فقد جاء في الإنصاف: (... نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو: (قدني وقطني أي حسبي ... ولا يدل ذلك على الفعلية)[3]. وهي حجة الكوفيين، وقد ردّ الأنباري مفنداً حجة الكوفيين بقوله: (وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأن (قدني، وقطني) من الشاذ الذي لا يعرّج عليه..)[4]. وهنا أحسب أنّ دخول النون على (قد، وقط) ليس شذوذاً بل لعلة صوتية؛ فالدال في قد، والطاء في قطْ صوتان ساكنان، والحفاظ على سكونهما مع ياء المتكلم يمثل إشكالية صوتية وذلك بوقوع الياء أي الكسرة المشبعة في نهاية الكلمة مشكّلة مقطعاً مرفوضاً، ولإقامة هذا المقطع لا بدّ من مجيء صامت قبل الياء فجيء بالنون،والكلمة في الحالتين تتكون من مقطعين :قدْني(ص ح ص/ص ح ح) وكذلك قطني،وبحذف النون تتكون من مقطعين :قَدي (ص ح /ص ح ح)، وفي قدي) يتكون البناء المقطعي من:قَدي (ص ح /ص ح ح)، وقد أشار ابن يعيش إلى علة مجيء النون بقوله: "فجاؤوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلمات، وإيثاراً لبقاء سكونها"[5].

ولم يغفل أبو علي الفارسي قضية الحفاظ على سكون ما قبل ياء المتكلم، بل أشار إلى ذلك، وهو بذلك يعبر عن المقطع ولكن بصياغته، وبفهمه في إطار زمانه، ومما أورده: (... النون مع الياء التي للمتكلم إنما اجتُلبت لسكون الحرف، كما اجتُلبت في (قدْ) لذلك، فاستُجيز الحذفُ منه، كما استُجيز الحذف في قدني"[6].

لقد اجتلبت النون لعلة مقطعية؛ فلما كان الدال في (قدْ) والطاء في (قطْ) صوتين ساكنين فقد لزم مجيء ما يحافظ على سكونهما ويساعد على بناء المقطع فجيء بنون الوقاية ، ويفهم من هذا أنّ مجيء نون الوقاية بعد الدال

---

* النيسابوري،مسلم بن حجاج،(ت ٢٦١هـ/٨٧٥م)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت دار إحياء التراث العربي،ج ٤، ص ٢٢٥٠، رقم الحديث ٢٩٧،

(١) الأشموني، **شرح الأشموني**، ج١، ص ١٥٢.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٧٠-٣٧١.

(٣) الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص١٣٠.

(٤) **المصدر السابق**، ج١، ص ١٣١.

(٥) ابن يعيش، علي، **شرح المفصل**، ج٢، ص ٣٤٩.

(٦) أبو علي الفارسي ، **الإغفال**، ج٢، ص ٣٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الساكنة في (قد)، والطاء الساكنة في(قط) ليتمكن المتكلم من إقامة المقطع ؛لأن المقطع لا يجوز أن يتكون من ياء المتكلم فهي كسرة مشبعة، أما (قدي،وقطي) فقد جاز حذف النون عندما حرّك صوتا (الدال،والطاء) بكسرة على رأي القدماء، ثم مجيء ياء المتكلم، أو بالكسرة المشبعة وهي ياء المتكلم في الفهم الصوتي الحديث ،ولا يقتصر توجيه مجيء النون وعلة ذلك على أبي علي بوصفه لغويا وصاحب توجه صوتي بل سبق إلى ذلك من النحاة أيضا؛ فهذا المبرّد يشير في المقتضب إلى ذلك بقوله: "ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في المجرور: منّي، وعنّي، وقدني، زادوا النون؛ ليسلم ما قبلها على سكونه، كما سلم الفعل على فتحه، فقد زيدت في المجرور كما زيدت في المنصوب"[١]. ونلاحظ من كلام المبرّد أنّ قيمة نون الوقاية وأهميتها لا تكمن في وقاية الفعل من الكسر بل تكمن في الحفاظ على حركة الفتح على الفعل لما لها من قيمة دلالية، فلو كُسر الفعل، لما كانت الإشكالية في كسره فقط بل في كون الكسر من جنس الجر ، إضافة إلى أن البناء قد يتأثر بأن يتجه المتكلم أو السامع من الفعل إلى الاسم في مثل كسر الباء من (ضربَ) ، فقد يوحي كسر الباء بسكون الراء وهذا انتقال من الفعل إلى المصدر.

لقد ذكرت سابقاً الفعل المنتهي بالألف في مثل (عصاني، وكساني)، وما علة مجيء نون الوقاية فيه، وهنا أشير إلى الاسم المنتهي بالألف وقد أُلحقت به ياء المتكلم في مثل: (عصاي، وفتاي، فقد أشار إلى ذلك الاستراباذي في شرح الكافية بقوله: (... أن ما قبل ياء المتكلم إذا كان ألفاً أو واواً أو ياءً تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه... فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو: فتاي- ورجاي- وعصاي-..."[٢]. أما تفسير تحريك الياء بالفتح فهو في حقيقته تخلص من مشكلة صوتية تكمن في تتابع الألف واليا، والألف فتحة مشبعة، واليا كسرة مشبعة وهذا ما لا يجيزه البناء المقطعي العربي، ولمّا كان مجيء نون الوقاية عاماً في الفعل يمثل أصلاً ثابتاً، أما مجيئه في الاسم فلا يتسم بالعموم والثبات فقد حلّت الإشكالية الصوتية في الأسماء بقلب ياء المتكلم من ياء المدّ الكسرة المشبعة (ī) إلى ياء اللين شبه الحركة التي يجوز تحريكها وابتداء المقطع بها (y)، وبتحريك الياء يتم التخلص من تتابع أصوات المدّ (الحركات المشبعة)، وهذه ميزة للاسم، فقد أمكن الاسم الذي ألحقت به ياء المتكلم أن يتخلص من تتابع أصوات المد وهي حركات مشبعة لكنها من جنسين ، ولا يجوز تتابع الحركات وهي متغايرة ويتم التخلص من تتابع أصوات المد بطريقتين هما:

الأولى: وتكمن بدخول نون الوقاية في مثل (موافيني، وحاملني، وأمسلمني).

والثانية: وتكمن بقلب صوت المدّ إلى الياء شبه الحركة، وهو صوت صامت يجوز ابتداء المقطع به.

أما الفعل فلا يمكن التخلص من الإشكالية الصوتية وتتابع أصوات المد إلا بوجود نون الوقاية، فالفعل يتجه إلى طريقة واحدة، أما الاسم فإلى طريقتين.

مما سبق أجد أنّ دخول نون الوقاية على الاسم يمثل ضرورة صوتية ودلالية وليس من باب الشذوذ كما وصفه الأنباري والسيوطي وغيرهما من العلماء، وأحسب أن وصفهما لنون الوقاية في الأسماء بالشذوذ ينطلق من قناعتهم أن (نون الوقاية) لازمة للأفعال، لكي لا يدخلها الكسر، وهذا رأي فيه نظر، والقول إنّ الفعل لا يدخله الكسر قول مردود، وإنما قالوا بذلك لأنهم جعلوا الكسر مرادف الجر وفي معناه، والأمر ليس كذلك، إذ الكسر

---

(١) المبرّد، المقتضب، ج١، ص ٢٤٩.

(٢) ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م)، **الكافية في النحو شرح رضي الدين الاستراباذي**. ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص ٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مظهر صوتي، والجرّ مظهر نحوي وتركيبي، وقد يكون الكسر نتيجة للجر، ولكنه (أي الكسر) قد يأتي وهو ليس نتيجة للجر، ولا علاقة بينهما، ومع كل هذه الأمثلة ووضوح وظيفة نون الوقاية في الأسماء فإننا نجد في عصرنا من يقول: (ولم تدخل نون الوقاية الأسماء لأنه يدخلها الجر فلم يمتنع عنها الكسر) (١).

ثانياً: نون الوقاية في الحروف:

إنّ علة مجيء (نون الوقاية) في الحروف قد لا تنفصل عن علة مجيئها في الأفعال، والأسماء؛ فالعلة _ كما يشيرسيبويه _ صوتية ؛ فقد جاء في الكتاب: (ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في منْ، فلم يكن لهم بدّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك... وكان النون أولى) (٢).

وهنا نجد تعليل (سيبويه) يتجه إلى علة سكون النون في (من)، ولمّا سكن صوت النون وهو آخر البناء، وياء المتكلم كسرة مشبعة فكان لا بدّ من صامت يقيم البناء المقطعي فجيء بنون الوقاية.

وهذا ابن جني يشير إلى وقوع نون الوقاية في الحروف بقوله: (... وزادوها أيضاً مع (إنّ) وأخواتها لمشابهتهن الفعل، وزادوها أيضاً في نحو: منّى وعنّي لأنها لما سكن آخرهما أشبهتا الفعل...)(٣). وللوهلة الأولى يتوقع القارئ أنّ تفسير ابن جني ينحصر في مشابهة الحروف للفعل؛ ولذلك جيء بنون الوقاية، والحقيقة أنّ نظرة ابن جني أبعد وأعمق من ذلك، فقد أشار إلى الشبه من حيث العلة الصوتية، ونلاحظ ذلك في قوله: (لما سكن آخرهما)، فلو وقفنا على البناء الصوتي للحروف (منْ، وعنْ) نجد آخرهما ساكناً، وعند إضافة ياء المتكلم فإن البناء المقطعي يشكل محذوراً من حيث وجود المقطع المرفوض (منْ + ي --> ص ح ص/ ح ح) أي أن المقطع الأخير يتكون من ياء المدّ وهي حركة مشبعة، ولذلك جيء بنون الوقاية لإقامة البناء المقطعي (مِنْ+نِ --> ص ح ص/ ص ح ح)، وكذلك الأمر في (عنّي)، وهو ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: "فجاؤوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلمات"(٤).

أما نون الوقاية في (إنّ، وكأنّ، ولكنّ) مع ياء المتكلم فهي موجودة ؛ فالذي حذف للتخفيف هو النون الثانية من (إنّ ، وكأنّ ، ولكنّ) ثم جيء بنون الوقاية ؛ فقد وقف ابن الشجري في أماليه عند هذه الحروف بقوله: "..ومن خففهن بحذف إحدى النونات، فقال: إنّي وأنّي ولكنّي وكأنّي، حذف النون الوسطى؛ لأنها هي التي حذفها قبل أن يتصلن بالنون الثالثة، وجاء القرآن بإقرارها في قوله:﴿إنني أنا الله﴾ [طه: ١٤]، وبحذفها في قوله: ﴿إنّي أنا ربك﴾(٥).

وخلاصة رأي ابن الشجري هي أنّ نون الوقاية موجودة في (إنّي، ولكنّي، وكأنّي) والمحذوفة هي النون الوسطى أي النون الثانية في التثقيل (إنّ، كأنّ، لكنّ)، وبحذف النون الثانية يكون ما قبل ياء المتكلم ساكناً (إنْ+ي) و(كأنْ+ي) و(لكنْ+ي)، وهذا يؤدي إلى وجود ياء المد وهي ياء المتكلم في مقطع منفصل، وهو بناء مقطعي

---

(١) التوني، مصطفى زكي، "النون في اللغة العربية دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم"، **حوليات كلية الآداب**، مجلس النشر العلمي، الكويت، الحولية السابعة عشرة، الرسالة الخامسة عشرة بعد المائة، ١٩٩٦م، ص٦٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٧٠.

(٣) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج٢، ص ٥٥٠.

(٤) ابن يعيش، علي، **شرح المفصل**، ج٢، ص٣٤٩.

(٥) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد (ت ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م)، **أمالي ابن الشجري**. تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م، ج٢، ص١٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مرفوض في العربية، وتخلصاً من هذا الإشكال الصوتي المتمثل في البناء المقطعي المرفوض تُجتلب (نون الوقاية) ليتشكل بواسطتها المقطع (ص ح ح)، وهذا التغيير الصوتي يظهر في مجمل الحروف عند إلحاق ياء المتكلم بها وقبل مجيء نون الوقاية.

إن المتأمل في علة مجيء نون الوقاية مع الحروف يجد أنها علة صوتية، وليست العلة مجرد حمل الحرف على الفعل في علته وهي وقاية الفعل من الكسر كما يشير مصطفى التوني بقوله: "وسميت هذه النون نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر ثم حُمل على الفعل ما ذكر من اسم فعل، وحروف"[١]، والقول بحمل الحروف على الفعل وإطلاقه قولاً عاماً لا يفضي إلى نتيجة علمية، والحقيقة أن الأمر ليس كما يقال مجرّد حمل الحروف على الفعل، بل العلة صوتية كما وضحتها سابقاً بالأمثلة ، وكما ورد الحذف والتخفيف فقد يبقى البناء على حاله مع مجيء نون الوقاية ، فقد جاء في العربية (إنّني ، ولكنّني) ، وهذا من اتساع العربية حيث يرد الأداء مع عدم التخفيف وذلك بزيادة مقطع صوتي(إنْ / نَ / ني)(ص ح ص / ص ح / ص ح ح) ثم يدغم صوت النون الثاني في الأول ، وبذلك جاز الحذف وعدمه .

وفي الحديث عن (ليت، ولعل) فقد أجاز العلماء دخول نون الوقاية وعدم دخولها؛ قال الأشموني: "ولَيتني – بثبوت نون الوقاية (فشا) حملاً على الفعل، لمشابهتها له مع عدم المعارض ... وقال الفراء: (يجوز ليتي) و(ليتني) وظاهره الجواز في الاختيار"[٢]، وأحسب أن التخفيف هو السبب في جواز الحذف وعدمه، فوقوع نون الوقاية يمثل حفاظاً على البناء على هيئته وعدم تأثره بلحاق ياء المتكلم، وحذف نون الوقاية إنما يتم لتخفيف مقطع صوتي ، (لعلّني) (ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ح) ، أما البناء بحذف النون فهو على النحو الآتي : (لعلّي) (ص ح / ص ح ص / ص ح ح) أي أنه تحول من أربعة مقاطع إلى ثلاثة ، ولمّا كان حذف النون أو الإبقاء عليها لا يغير المعنى فقد جاز الوجهان . وتغير الدلالة، وأحسب أنّ الأمر كذلك في (لعليّ، ولعلني)، وقد أشار ثعلب في مجالسه إلى هذا الجواز: "ليتي وليتني ولعلي ولعلني وإني وكأني وكأنني. الكوفيون يقولون لم يُضف فلا يحتاج إلى نون، وسيبويه يقول: اجتمعت حروف متشابهة فحذفوها. قال ثعلب: في كلها يجوز بالنون وبحذفها"[٣].

إن جواز وقوع نون الوقاية وجواز عدم وقوعها في (ليت ولعل) يؤكد أن (نون الوقاية) ليست لوقاية الفعل من الكسر، لأنها قد وقعت في الأسماء والحروف، ولأنها حُذفت في الأفعال والأسماء والحروف، وإنما وقوعها مرتبط بسياقات صوتية ووظائف لغوية دلالية، وليس الأمر فيه على إطلاقه، وإنما كثر الحديث فيها مع الفعل ؛ لأن حضورها مع الفعل أكثر شيوعاً، ولأن الفعل متعدد الصيغ بتعدد أزمانه، وتعليل وقوعها في تلك الصيغ قد يتقارب في صيغ، وقد يختلف ويتباعد في صيغ أخرى، ولما كانت الفروق حاضرة في صيغ الأفعال فقد جاز وجود الفروق من حذف وإثبات في الحروف.

إن مجيء نون الوقاية في (منّي، وعنّي) إنما جيء بها لإبقاء النون الأصلية على سكونها، إذ الأصل: (منْ، وعنْ)، ولو جيء بياء المد (ياء المتكلم) لوقعت في مقطع منفصل(مِن + ي)، وهذا لا يجوز، فالمقطع في

---

(١) التوني، النون في اللغة العربية – دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم، حوليات كلية الآداب ، ص٦٢.

(٢) الأشموني، ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج١، ص ١٤٤-١٤٥.

(٣) الليثي، أحمد عبد اللطيف، النحو في مجالس ثعلب، د.ط، دار العدالة للطباعة، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العربية لا يبدأ بحركة، بل يبدأ بصامت وينتهي مفتوحاً أو مغلقاً)[1].

وهنا أنبه إلى أن نون الوقاية لم تدخل على الفعل لتقيه الكسر بل دخلت على الاسم والحرف، والعلة الجامعة بين دخول النون على الفعل والاسم والحرف هي إقامة البناء المقطعي، وإبقاء الفعل على بنائه ليحتفظ بقيمته الدلالية.

وقد أشار سيبويه إلى أنهم لم يريدوا أن يحركوا النونات في (من، وعن)، فلم يكن لهم بدّ من المجيء بحرف لياء الإضافة[2]. والعلة نفسها عند (أبي علي) في قوله: (فإن قلت: فمن أين امتنع الحذف في (مِني) و(عني) وجاز في (لدني) قيل: يمتنع لأن هذه النون اجتلبت ليسلم بها سكون الحرف ... ولو اضطر فحذف من (عنّي) و(منّي) لجاز ذلك أيضاً، وكان أمثل من (قد)؛ لأنه لا مثليين في (قد))[3]، وقد ورد (مِني) و(عني) مخففة ، أي دون إلحاق نون الوقاية .

المطلب الثالث: نون الوقاية بين الإثبات والحذف

يمثل حذف (نون الوقاية) وإثباتها موضع نقاش وخلاف بين العلماء، وقد دار الخلاف حول حذفها أو إثباتها إذا اقترنت مع نون الرفع في الفعل المضارع، وأكثر الآراء التي طرحت كانت في حقل القراءات القرآنية وتوجيه تلك القراءات.

قال ابن مجاهد: "واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله: ﴿أتحاجوني في الله﴾ [الأنعام:: ٨٠]، و﴿تأمرونّي﴾ [الزمر: ٦٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿أتحاجونّي﴾ و﴿تأمرونّي﴾ مشددتين. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿أتحاجوني﴾ و﴿تأمروني﴾ مخففتين"[4]. قال سيبويه معلقاً على هذه القراءة: "بلغنا أنّ بعض القراء قرأ: ﴿أتحاجوني﴾ [الأنعام: ٨٠]، وكان يقرأ : ﴿فبم تبشرونِ﴾ [الحجر: ٥٤]، وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"[5]، وأحسب أن استثقال التضعيف حجة عامة لا تقف على علة لغوية دقيقة.

وقد ورد عن أبي عمرو أنه لحّن قراءة التخفيف؛ فجاء في إعراب القرآن للنحاس: "قرأ نافع ﴿أتحاجوني﴾ بنون مخففة، وحكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: هو لحن... قال أبو عبيدة: وإنما كره التثقيل من كرهه للجمع بين ساكنين وهما الواو والنون فحذفوها. قال أبو جعفر: والقول في هذا قول سيبويه، ولا ينكر الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف مدّ ولين والثاني مدغماً"[6]. وإذا كان أبو عمرو يلحّن قراءة التخفيف فإن الخلاف بين العلماء لاحقاً يدور في أي النونين محذوفة.

وقد عرض أبو علي الفارسي رأيه في هذه المسألة بقوله: "لا نظر في قول من شدد - فأما وجه التخفيف:

---

(١) انظر: الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص١٠٢.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٧٠.

(٣) أبو علي الفارسي، **الإغفال**، ج٢، ص٣٩٣.

(٤) ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م): **السبعة في القراءات**. تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص٢٦١.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥٢٠.

(٦) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ/ ٩٤٩م): **إعراب القرآن**. تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ج٢، ص٧٨. وانظر: زاهد، زهير غازي، **أبو عمرو بن العلاء – جهوده في القراءة والنحو**، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٧م، ص ١٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإنهما حذفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يُكره... ولا يجوز أن يكون المحذوف النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأولى أيضاً فيها أنها دلالة الإعراب، وإنما حُذفت الثانية كما حذفتها من (ليتي) في قوله:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل... كما لا يجوز حذف الأولى في ﴿أتحاجّونّي﴾ لأنها الإعراب.." [١]. ونلاحظ أن أبا علي يشير إلى التشديد أنه الأصل؛ ولذلك قال: "لا نظر في قول من شدد"، وفي التخفيف يرى أبوعلي أنّ المحذوفة هي الثانية أي (نون الوقاية)؛ وذلك لأنّ الاستثقال وقع بها، فهي التي تمثل التكرير، أما الحجة الأخرى فمرتبطة بالجانب النحوي؛ فالأولى علامة إعراب لا يجوز حذفها ، وأحسب أن علة الحذف تكمن في استغنائنا بإحدى النونين عن الأخرى لأنها تقوم مقامها وتؤدي وظيفتها كما سأبينه لاحقاً .

وإذا كان أبو علي يرى حذف الثانية فإنّ تلميذه (ابن جني) يرى غير ذلك بقوله: ".. فحذف النون الأولى التي هي علم الرفع، كما يقول: (هو يمكنّي) فيحذف الضمة للتخفيف؛ كذلك يحذف النون للتخفيف، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنها من الاسم المضمر ولا يمكن حذفها"[٢].

إن ابن جني يشير إلى إمكانية حذف علامة البناء أو الإعراب للتخفيف، وهذا فيه دخول إلى لبّ المسألة؛ فهو يفسر بمنطق لغوي يقوم على القياس، إلاّ أنه يطرح – من جانب آخر - ما يقع فيه الخلاف وهو القول: بأن نون الوقاية جزء من الاسم المضمر، فلو كانت كذلك لظهرت في مثل (كتابي، وبيتي). ولكنها لم تظهر عندما يلزم السياق الصوتي، وأحسب أن (ابن جني) لم يكن جازماً في رأيه ، ودليل ذلك أنه لم يثبت على رأيه السابق، ولم يكن مطرداً في حجته وتعليله، فهذا رأي آخر نجده يناقض رأيه السابق إذ يقول معلقاً على بيت الشعر:

(تراه كالثغام يُعلُّ مِسكا يسوء الفاليات إذا فَلِيني).

"يريد (فَليني) فحذف النون الآخرة، كما حذفها من (تخوفيني)، وكانت الآخرة أولى بذلك في (تخوفيني)؛ لأن الأولى علم الرفع، والثانية إنما كانت جيء بها في الواحد ليسلم حرف الإعراب من الكسر، ويقع الكسر عليها، فتركت في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد، فلما اضطر في الجمع حرّك النون التي هي علم الرفع بالكسر، ولم يمتنع من علامة ذلك... وأما (فَليني) فحذف الأولى منه أبعد في الجواز، لأنها علامة الأسماء المضمرة"[٣]. ومن النصين السالفين (لابن جني) نجده غير منسجم في رأيه ورؤيته للمحذوفة وعلة الحذف فيها، فهو مرة يقول بحذف الثانية وهي نون الوقاية، وأخرى يقول بحذف نون الرفع، وهذا تضارب في الرأي.

لقد أجاز سيبويه حذف نون الرفع في قوله: "وتقول: هل تفعلُنّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون... فحذفوها إذ كانت تُحذف... وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا. بلغنا أنّ بعض القراء قرأ: أتحاجّوني، وكان

---

(١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج٢، ص ١٧٤-١٧٦.

(٢) ابن جني، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م)، **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م، ج٢، ص ٣٣٨.

(٣) ابن جني، **المنصف**، ج٢، ص٣٣٧-٣٣٨ ، البيت لعمر بن معد يكرب ، وهو في سيبويه، **الكتاب** ج٣ ، ص٥٢٠ ، الأخفش، **معاني القرآن**، ص١٥٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١ ،ص٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقرأ: (فبم تبشرونِ) وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"[١].

وأحسب أن مكانة (سيبويه) العملية تجعل العلماء يقتفون أثره، ويدعمون حجته بأدلة قياسية وقرائن لغوية من القرآن والتراث، وهذا ما نجده في رأي السيوطي في الهمع، فهو يقول بحذف نون الرفع تبعاً لمذهب سيبويه، ويحتج لذلك بأن نون الرفع تُحذف بلا سبب، ولم تحذف نون الوقاية بلا سبب، وحذف ما عهد حذفه أولى، ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة وقد عهد حذف الضمة في نحو ﴿إن الله يأمركم﴾، ولأن نون الرفع جزء من كلمة، ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل"[٢]، والموقف في رأي السيوطي نجده لا يحيد عن رأي سيبويه على بعد الزمن وتقدمه بينهما، فهو يعضد حجة سيبويه ويدعّمها فقط.

لقد عرض العلماء آراءهم في أي النونين حذفت، ولا نعدم من استقل برأيه على أننا نجد حججهم تنحصر في التخلص من الثقل، وفي القول بحذف المكرر، فهذا أبو جعفر النحاس يقول: "... ولم يحذف نون الإعراب كما تأول أبو عمرو وإنما حذف النون الزائدة"[٣]. وهو يرى أن نون الوقاية زائدة، وهذا رأي فيه نظر؛ فلم تكن نون الوقاية زائدة بل جيء بها لعلة صوتية، وقول مكي بن أبي طالب يشير إلى عدم حذف الأولى، وفي الوقت نفسه لا يجيز الحذف في قوله: "ولا يحسن أن (يكون) المحذوف هو النون الأولى، لأنها علم الرفع في الفعل، وحذفها علم النصب والجزم، فلو حذفت استخفافاً لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب، وأيضاً فإن الاستثقال يقع بالتكرير، فحذف ما يحدث به الاستثقال أولى من غيره، ... والاختيار تشديد النون؛ لأنه الأصل"[٤]. أما ابن مريم فإن رأيه يقارب رأي النحاس؛ إذ يرى عدم جواز حذف الأولى؛ لأنها دلالة الإعراب؛ ولأن الثقل يقع بالتكرير[٥].

ويعلق أبو حيان على رأي (مكي) قائلاً: "وقول مكي ليس بالمرتضى، وقيل التخفيف لغة لغطفان"[٦]، وهو هنا يحتج بالمنطوق في لهجة من لهجات العرب، أي أن التخفيف ليس بدعاً وشططاً.

ويظهر الخلاف بين العلماء بين الحذف والإثبات وأي النونين محذوفة، فهذا صاحب شرح شواهد الإيضاح يجيز حذف نون الإعراب قياساً على حذف الإعراب في: (فاليوم أشربْ...) وكذلك الحذف في (أتحاجّوني) فإنه يحذف الأولى لأنّ الثانية اسم، والأولى للرفع، وعلامة الرفع قد تحذف)[٧]، وهذا قياس يلتزم مرجعية الإعراب، فلما حُذف الإعراب في موطن فقد أجاز حذفه قياساً.

أما (السّمين الحلبي) فيقول في ﴿فلا تسألني﴾ [هود:٤٦]: "فمن خفف النون فهي نون الوقاية وحدها، ومن

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥١٩.

(٢) انظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص١٧٧.

(٣) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص ٣٨٣.

(٤) القيسي، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م) **الكشف عن وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: محي الدين رمضان،ط٢،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م/ ج١، ص٣٣٦ .

(٥) انظر: ابن أم مريم، نصر بن علي بن محمد (ت ٥٦٥هـ/١١٦٩م)، **الموضوع في القراءات وعللها**، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط١، مكة المكرمة، ١٩٩٣م،ج١،ص٤٨٠

(٦) أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م)، **البحر المحيط في التفسير**، عناية الشيخ زهير جعيد، د.ط، دار الفكر، ١٩٩٢م، ج٤، ص ٥٦٩.

(٧) ابن برّي، عبد الله (ت ٥٨٢هـ/ ١١٨٧م)، **شرح شواهد الإيضاح**، تحقيق: عيد مصطفى درويش، د.ط.، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٢١٢ -٢١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شددها فهي نون التوكيد"[١].

والسّمين يجيز حذف النون ولا يلحن من حذف، وتجده يعرض الأمثلة والشواهد على الحذف، ويقلل من قيمة رأي مكي.

وإذا كان أكثر العلماء قد انقسموا على فريقين : فريق يقول بحذف نون الرفع، والآخر يقول بحذف نون الوقاية فهناك فريق آخر يحجم عن الإشارة إلى أي النونين حذفت، فيكتفي بالقول: خفف بحذف إحدى النونين استثقالاً[٢]. أي أن الأمر بقي مبهماً دون تحديد المحذوفة، وأحسب أنّ من لم يحدد المحذوفة منهما كان قد وازن بين القيمة اللغوية لكل منهما فلم يجزم على أيهما وقع الحذف.

لقد أشرت سابقاً إلى علة مجيء (نون الوقاية) وهي علة صوتية مقطعية في بعض السياقات، وعلة صوتية قيمية دلالية في سياقات أخرى، ولما كان الأمر كذلك فإن الحذف قد يصيب نون الرفع، وقد يصيب نون الوقاية، ولكن كيف لنا أن نميز أيهما المحذوف إذا كانت العلل والمحاذير تتساوى؟ فنون الرفع قد تحذف على ما لها من قيمة إعرابية، وإن قيل إنّ حذفها قد يوقع في اللبس، إذ الحذف علم النصب والجزم، والإثبات علم الرفع كما أشار صاحب الكشف سابقاً، وهذه قضية إشكالية قد يكون السبب فيها هو منطلق العلماء في التقعيد النحوي الذي أهمل السياق أحياناً، وسأبين ذلك فيما يلي:

إنّ حضور أداة النصب أو الجزم يمثل قرينة لحذف علامة الرفع، فإذا لم تحضر أداة النصب أو الجزم فلماذا لا يمثل غيابها قرينة سياقية دالة على الرفع وإن حُذفت علامة الرفع ؟ أي أن الفعل مرفوع وإن حذفت علامة الرفع منه بما أنه لم يسبق بناصب أو جازم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كيف لنا أن نعرف النون المحذوفة إذا كان الفعل مرفوعاً وعلامة رفعه النون ومرتبطاً بنون الوقاية و ياء المتكلم إلا أنه بني على نون واحدة؟

لقد حُذف حرف النون من المثنى والجمع ولم تتغير دلالة الكلمة، ولم يفهم أنها أضيفت، وقد جاء في الكتاب: "قال رجل من الأنصار:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام"[٣]. ونجده قد حذف النون من الجمع وبقيت كلمة (عورة) منصوبة، وهذا الفهم لا يتأتى من وجود الحركة الإعرابية على (عورة) أو عدم وجودها بل يتأتى من فهم السياق، وكذلك الأمر في قول (أشهب بن رميلة):

"وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد"[٤].

وشاهد هذا البيت حذف النون من (الذين)، وبقيت دالة على الجمع وذلك بوجود القرينة (دماؤهم)، فالسياق قد يكون عاملاً مساعداً مع عدم الإفراط في الارتباط بالحركة الإعرابية لجعلها دليلاً وقرينة على اللفظ ودلالته.

---

(١) السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م، ج٦، ص٣٣٨.

(٢) الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م)، **معاني القراءات**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص١٥٩.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٨٥ -١٨٦.

(٤) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج٢، ص٥٣٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد علل بعض العلماء حذف النون من (الحافظو) و(الذين) لطول الاسم[1]. أما علة طول الاسم فأحسب أنها علة واهية، وإذا ما قورنت هذه العلة بعلة دور السياق في الدلالة على المحذوف وقيمته فإننا نجد السياق يمثل قرينة لغوية توازي الحركة الإعرابية والرتبة.

إن الملاحظ على رأي (التميمي في ضرائر الشعر) أنه يشير إلى النون المحذوفة ويحددها أنها نون الوقاية بقوله: "ومما يجوز له: أن يحذف النون التي تأتي مع نون الرفع في الفعل، وذلك في مثل قولك في الشعر: (القوم يضربوني ويأمروني، والأصل يضربونني ويأمرونني، وذلك لأنه اجتمع نونان فحذفت إحداهما استخفافاً"[2]، ويلاحظ أنه جعل الحذف واقعاً على نون الوقاية وإن كانت النتيجة كسر نون الفعل، وعندي أن تحديد النون المحذوفة يقوم على أساس ترجيح الأقل أهمية وضرراً في حذفها والإبقاء على ما يمثل الأكثر أهمية، ولما كان الرفع بالنون لا يزول إلاّ بقرينة الجزم أو النصب فقد اتجه بعضهم إلى جعل المحذوف نون الوقاية والإثبات لنون الرفع، والحقيقة أنه لا فرق بين أن يكون المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية، فالسياق لا يتضمن وجود جازم أو ناصب، وعليه فالفعل مرفوع بحكم السياق وإن حُذفت النون.

وإذا كانت المثبتة هي نون الرفع فإن نون الوقاية لم تحذف بل الأولى أن يقال: لم يؤت بها أصلاً لأن حضورها طارئ، وعملها إقامة البناء المقطعي، ولما كانت نون الرفع تقوم بهذا الغرض (إقامة البناء المقطعي) إضافة إلى وظيفة الرفع، فقد دل هذا على أن نون الرفع قد قامت بوظيفة مزدوجة وهي الرفع والوقاية من المقطع المرفوض وليس كسر الفعل.

إنّ الحذف في مثل (فَلَيْني) يمثل حذفاً لنون الإناث أو نون الوقاية، وقد اختلف فيه، ولم أجد حجة مطردة عند العلماء في خلافهم، بل لا نجد حجة تنطلق من بناء الكلمة سوى حجة القياس على رأي من سبق، وعلى توجيه الحذف في ما لم يوجه أو يعلل أصلاً. وقد أشار السيوطي إلى بعض هذه الآراء قائلاً: "تراه كالثغام يُعلّ مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني.

أي(فليننني) فاختلف أي النونين المحذوفة: قال المبرد: هي نون الوقاية، لأنّ الأولى ضمير فاعل، فلا تحذف. وهذا هو المختار عندي... وقال سيبويه: هي نون الإناث. واختاره ابن مالك قياساً على ﴿تأمروني﴾ [الزمر: ٦٤]. قال أبو حيان: هو قياس على مختلف فيه. ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليها"[3].

إن اختلاف العلماء في أي النونين حُذفت يتضمن دلالة انشغال العلماء بهذه القضية مع توجه كل فريق إلى مركزية إحدى النونين، إضافة إلى انطلاق كل فريق من مرجعية الإعراب والتعامل مع مرجعية البناء الصوتي من جانب ثانوي وهامشي. والمتأمل في الخلاف بين العلماء يخلص إلى نتيجة مفادها: أنّ حذف أي منهما جائز، وحذف أي منهما معلل؛ فحذف نون الرفع مع عدم وجود الناصب أو الجازم معلل بقرينة السياق، أما حذف نون الوقاية فمعلل بقيام نون الرفع بوظيفتي الرفع وإقامة البناء المقطعي، وفي (فليني) أجد أن الفاليات التي سبقتها تمثل قرينة على (نون الإناث) وإن حُذفت، وإن كانت المحذوفة هي نون الوقاية فإن نون الإناث قد قامت بوظيفة الوقاية، وقد أشار ابن الحاجب إلى هذا مع تحفظي على تفاصيل ما يقول؛ فقد جاء في الأمالي :"... وقرأ نافع: ﴿فبم

---

(١) انظر: التميمي، محمد بن جعفر (ت ٣٤٣هـ/٩٥٤م)، **ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هداره، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت، ص١٥٨.

(٢) التميمي، **ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص٢٢٦. وانظر: **الأشباه والنظائر في النحو**، ج١، ص ٨٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تبشرون﴾[الحجر: ٥٤]، و﴿تشاقونِ فيهم﴾ [النحل: ٢٧] فالمحذوف نون الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب، وهذا أولى من أن تقدر نون الإعراب محذوفة استغناء عنها بنون الوقاية، لأن نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها، ونون الإعراب لمعنى، فإذا اجتمعا وقُدّر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى"[١].

أما أن الاستغناء يتم بنون الإعراب عن نون الوقاية فهذه لفتة علمية لغوية دقيقة من ابن الحاجب، غير أنّ نون الوقاية ليست أمراً استحسانياً؛ فهي إن سدت عنها نون الإعراب في الأفعال المرفوعة، فما الذي يسد عنها في مثل: (خاطبني، وأكرمني، وكساني، وعنَي، ومنَي)؟ إن نون الوقاية تمثل ظاهرة لغوية تشيع في سياقات عدة، والأولى أن تعلل وتفسر تبعاً للسياق الذي تظهر فيه، وليس تعليلاً مطلقاً قياساً على سياق واحد.

وهذا ابن خالويه يتنبه إلى قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية في الوظيفة ، ويتوسع في رأيه مشيراً إلى قضية اللفظ، وأحسب أنه يريد الصوت أي صوت النون إذ يقول: "... والحجة لمن خفف: أنه لمّا اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما"[٢]. وما يفهم من كلام (ابن خالويه) أنه لما وجد الصوت واحداً فقد جعل الوظيفة متبادلة بنيابة إحداهما عن لفظ الأخرى، وهذا حس لغوي يشعر بتجاوز التعليل بالنقل والقول بالحذف للحذف.

إنّ حذف إحدى النونين يمثل نمطاً من الاختصار، ويفضي إلى السهولة والسرعة، وهي كما يشير (عبده الراجحي) نمط من لهجة البادية، والبدو يميلون إلى السهولة والسرعة[٣].

إن تعليل حذف إحدى النونين عند اجتماع نون الرفع ونون الوقاية بميل العربية إلى التخلص من الأمثال كما يرى رمضان عبد التواب[٤] يمثل توجيهاً سطحياً لا يقف على تفاصيل بناء الكلمة، وما في هذا البناء من محاذير أو تشابه وعوض ليقوم الصوت بوظيفته ووظيفة الصوت المحذوف كما أشرت سابقاً.

ولا أذهب مع من يرى كراهية هذا النوع من المقاطع في مثل ﴿أتحاجوني﴾ علة لوقوع الحذف[٥]. بل العلة تكمن في إمكانية قيام أحد النونين مقام الآخر في البناء المقطعي والقيمة اللغوية.

وقد أورد السمين الحلبي عدة شواهد من مثل (تبيتي، وتتلكي) من الشعر، ومن الحديث: تؤمنوا، وتحابوا، وقع فيها حذف النون وهي نون الرفع دون اقترانها مع (مثل)، وإذا أجاز الحذف دون ملاقاتها للمثل فإن الحذف بملاقاتها للمثل أولى، وهو يوجه القول بحذف نون الرفع بمسوغات، ويدلل على حذف نون الوقاية بمسوغات أيضاً[٦].

إن مجيء نون الوقاية يرتبط بوظيفة لغوية وقيم دلالية؛ ولذلك فإن نون الوقاية يمثل ظاهرة لغوية تستحق الدرس والتعليل، وإذا كان مجيء هذا الصوت يمثل وظيفة وقيمة لغوية ودلالية فإن حذفه ليس ضرورة، وإذا كان

---

(١) ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق ودراسة: فخر صالح قدارة، د.ط، دار عمار، عمان، ج٢، ص ٥٤٠. ودار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م، ج٢، ص٥٤٠.

(٢) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٧٧.

(٣) انظر: الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص١٥٤.

(٤) انظر: عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي مظاهره وعلله**، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٧٢ -٧٣.

(٥) انظر: عبابنة، يحيى، **دراسات في فقه اللغة واللغويات العربية**، ص٣٤.

(٦) انظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٥، ص ١٧ -١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حذفه ضرورة في بعض السياقات الشعرية، فقد حُذف في السياقات النثرية؛ فقد أشرت سابقاً إلى حذفه في الحديث النبوي، ويذكر (رمضان عبد التواب) وقوع الحذف في النثر بقوله:"وليست ضرورة الشعر هي المتسببة في هذا الحذف، كما قد يُتوهم، إذ ورد في النثر كذلك، فقد ورد في سيرة ابن هشام: (أفلا تعطوني) وفيها كذلك: (ما الذين تهنئونا به)... وفي عيون الأخبار (لِمَ تزعجوني من جواركم)" [1]، وقد جوز بعض العلماء الحذف وقال بفصاحته[2].

إنّ الحذف اللغوي مظهر من مظاهر العربية، وهذا المظهر يسير على نسق يخضع لعلل ومسوغات يقتضيها السياق والمعنى، ولا يشيع الحذف عشوائياً دون مسوغات كما قد يتبادر للبعض.

إن خلاصة وقفتي مع هذه الظاهرة اللغوية تشير إلى أن نون الوقاية ليست وقفاً في تعليلها على وقاية الفعل من الكسر، بل؛ إن هذه الحجة بحد ذاتها غير مسلم بها، وما أراه أن نون الوقاية تأتي في عدة سياقات، وأهم ما تؤديه نون الوقاية هو العمل على إقامة البناء المقطعي، والتخلص من المقاطع المرفوضة، إضافة إلى أنها تمثل قرينة دالة على المحذوف، وتمثل قرينة للتفريق في المعنى بين بعض المفردات في مثل: "أكْرِمْني وأكْرِمي"، أمر المذكر وأمر المؤنث، وهذه جملة من الأمثلة التي تبين قيمة نون الوقاية وأهميتها في بناء المقطع وليس الأمر مقتصراً على وقاية الفعل من الكسر وهي:

أ - نون الوقاية في الفعل الماضي.

١ - قصدَ – ن - ي.

٢ - هي قصدَتْ – ن -ي.

٣ - هما قصدا – ن – ي.

٤ - هم قصدوا – ن – ي.

ب - نون الوقاية في الفعل المضارع:

١ - هو يخاطبُ – ن -ي.

٢ - هو لم يخاطبْ – ن – ي.

٣ - هي لم تخاطبْ– ن – ي.

٤ - هما يخاطبان – ن – ي.

٥ - هم يخاطبونَ– ن – ي.

٦ - هم لم يخاطبوا – ن – ي.

ج - نون الوقاية في فعل الأمر:

١ - أنت حدّثْني – ن – ي.

٢ - أنتَ حدّثْ– ن – ي.

٣ - أنتما حدثا– ن – ي.

٤ - أنتم حدّثوا– ن – ي.

---

(١) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص٧٣ -٧٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٥، ص ١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - نون الوقاية في الأسماء:

١ - أنتَ موافي – ن – ي.

٢ - أنتَ حاملُ– ن – ي.

٣ - أنتَ مصدقُ– ن – ي.

هـ - نون الوقاية في الحروف:

١ - مِنْ – ن – ي.

٢ - عَنْ– ن – ي.

أما ورود نون الوقاية في (إنّي، وأنّي، وكأنّي) فقد توالت ثلاثة متماثلات مكونة من النون المضعفة إضافة إلى نون الوقاية، وهنا اختلف العلماء في أي النونات حذفت، وأحسب أن المحذوفة أنى كانت فهي غير محددة، والسبب في ذلك أن تضعيف النون ساعد على بناء المقطع ولم تبق ياء المتكلم (الكسرة المشبعة) منفصلة في مقطع لا تجيزه العربية.

وفي مجموع الأمثلة السابقة نجد أن المقطع الأخير يتكون من حركة الكسر المشبعة (ياء المتكلم) وهذا ما لا تجيزه العربية، وبمجيء نون الوقاية يستقيم البناء المقطعي ويقع التفريق في الدلالة والقصدية بين الماضي في (أكْرَمَني) وأمر المؤنث في (أكْرِمي)، ولم تستقم حجة عدم كسر الفعل، إذ لم يقع صوت النون (نون الوقاية) في الفعل فقط، بل؛ وقع في الفعل، والاسم، والحرق.

هذه وقفة حاولت فيها أن أسلط الضوء على قضية لغوية أحسب أنها تستحق الدراسة آملاً أن أكون قد أضفت ما يمثل جديداً في هذه الظاهرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner